عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

ماكرون يدعو لإنشاء جيش أوروبي بوجه روسيا والصين.. وأميركا

باريس ـ وكالات: دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون امس إلى إنشاء «جيش أوروبي حقيقي» للدفاع عن القارة بوجه قوى مثل روسيا والصين وحتى الولايات المتحدة، في مقابلة أجرتها معه إذاعة «أوروبا 1» امس في سياق أسبوع من المراسم في الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى. ورأى ماكرون الذي يدعو منذ وصوله إلى السلطة العام الماضي إلى قوات عسكرية أوروبية مشتركة، أن على أوروبا أن تحد من اعتمادها على القوة الأميركية، ولا سيما بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من اتفاق للحد من الاسلحة النووية وقع في الثمانينيات وقال «علينا أن نحمي أنفسنا تجاه الصين وروسيا، وحتى الولايات المتحدة الأميركية». الى ذلك، أعلن مصدر قضائي فرنسي امس، ضبط ستة أشخاص في إطار التحقيق المبدئي في خطة محتملة لتنفيذ هجوم ضد ماكرون.

العقوبات الأميركية على إيران.. الانعكاسات والنتائج

■ استقرار «مؤقت» في أسواق النفط وترقب لما بعد فترة استثناء الدول الثماني

■ أوروبا تتمسك بالاتفاق النووي لكنها لا تستطيع فرض إرادتها على شركاتها الخاصة

■ «سويفت» تُعلّق وصول إيران إلى التراسل المالي العالمي وتعمق أزمتها

■ تراجع صادرات الخام الإيرانية إلى مليون برميل يومياً منذ بداية نوفمبر

وكالات: بعد الدفعة الأولى من العقوبات، التي بدأت في أغسطس المنصرم وحظرت التعامل بالدولار والذهب، تأتي الحزمة الجديدة من العقوبات الاميركية على ايران لتشمل عدة مناح، منها قطاع الموانئ والشركات العاملة فيه، إلى جانب حظر كامل على شركات النفط الإيرانية، وحظر شامل على أي نوع من التحويل المالي مع البنك المركزي الإيراني وأي مؤسسة مالية تقع ضمن لائحة العقوبات.

العقوبات التي تصفها إدارة ترامب بالأقسى بدأت وسط حالة ترقب حذر في الأسواق العالمية، لاسيما في سوق النفط.

أسواق وأسعار النفط

مع دخول العقوبات الأميركية على النفط الإيراني حيز التنفيذ، سيطر الترقب على أسواق النفط العالمية. ورغم المخاوف من نقص الإمدادات جراء انخفاض صادرات النفط الإيراني، فإن جملة عوامل تضافرت وأدت الى استقرار وتماسك في الأسواق ولو بشكل مؤقت، وهي:

1 ـ الإعلان الأميركي عن وجود بعض الاستثناءات المؤقتة لثماني دول من حظر استيراد النفط الإيراني، فأسفر عن تهدئة الأسواق من حدوث كبوة مفاجئة في الإمدادات. وقد تراجعت أسعار النفط أمس بفعل هذه الاستثناءات والتي شملت: الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وايطاليا واليونان وتايوان وتركيا، وهي تشتري ما يصل إلى 75٪ من صادرات النفط الإيرانية المنقولة بحرا. ومنحتها واشنطن استثناء مؤقتا لمدة 180 يوما. وهو ما يفرض حالة من الترقب لما بعد هذه المدة.

2 ـ إشارة أكبر ثلاثة منتجين في العالم (روسيا والسعودية والولايات المتحدة) إلى أنهم يضخون بمستويات قياسية، أو قرب مستويات قياسية، وهو ما دفع السوق خلال الأسبوع الماضي إلى الهبوط، والتفكير في تخمة المعروض عوضا عن نقص الإمدادات.

3 ـ إعلان السعودية عن قدرتها على زيادة إنتاجها لما يصل إلى 12 مليون برميل، وهو ما كان له أثر كبير في امتصاص المخاوف من نقص المعروض.

4 ـ السلوك الإيراني نفسه، إذ يرى محللون أن يكون أثر العقوبات أقل مما يتحدث عنه الكثيرون، خصوصا أن الإيرانيين أتقنوا لعبة العمل في ظل العقوبات، وستكون هناك سوق سوداء للخام الإيراني.

من المرجح أن يظل النفط فوق مستوى 75 دولارا للبرميل مدعوما بعثرات في الإمدادات تتفاقم بفعل العقوبات الأميركية. لكن المزيد من الارتفاعات قد تكون محدودة، حيث يرى اقتصاديون ومحللون أن نمو الطلب سيتباطأ في العام المقبل بفعل حروب تجارية وضعف اقتصادي. وقالت كايلين بيرش المحللة لدى وحدة معلومات «إيكونوميست»: في جانب المعروض، ستستمر الضغوط الصعودية على الأسعار بسبب المخاوف من انخفاض الإمدادات من منتجين في «أوبيك».

أبرزهم إيران، وأيضا فنزويلا وأنغولا وليبيا ونيجيريا.

ورغم المخاوف بشأن الإمدادات، قال المحللون إن العوامل المعاكسة للنمو العالمي قد تضر الطلب في العام المقبل، خصوصا في ظل انخراط الولايات المتحدة والصين في حرب تجارية شهدت فرض رسوم جمركية بمليارات الدولارات على سلع كل منهما.

«سويفت» للتعاملات المالية

اعلنت «شبكة الاتصالات الدولية بين مصارف العالم»، التي يطلق عليها اختصارا «سويفت»، والتي تسمح لبنوك العالم بالتواصل بعضها مع بعض لإتمام التحويلات المصرفية الدولية، ومقرها بلجيكا، انها قررت تعليق وصول بعض البنوك الإيرانية إلى نظام التراسل الخاص بها من أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي وسلامتها.

وقال بيان «سويفت» الذي نقلته «رويترز» ان تعليق وصول البنوك الإيرانية إلى نظام التراسل هو خطوة مؤسفة، لكنها اتخذت لمصلحة الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي الأوسع نطاقا.

لكن قضية «سويفت» ليست بالهينة، لأن عزل إيران عن تلك الشبكة من شأنه أن يضاعف من أزمتها المالية. وحتى إن غامرت بعض الشركات بتعريض نفسها للانفصال كليا عن منظومة الاقتصاد الأميركي بشرائها للنفط الإيراني، سيكون من المستحيل تقريبا لإيران تسلم الثمن، إن لم تكن مصارفها ضمن منظومة «سويفت». ولذلك لم تكن مفاجأة أن «سويفت» كانت في قلب المعركة السياسية داخل إدارة ترامب، وفي الكونغرس. على أحد جانبي المعركة، تقف وزارتا الخزانة والخارجية، فقد شعرت الوزارتان بقلق من قطع الصلة نهائيا مع «سويفت».

من شأنه أن يوتر الأجواء مع الحلفاء في أوروبا الذين سعوا للإبقاء على إيران داخل الاتفاق النووي، بالإضافة إلى روسيا والصين. وعلى الجانب الآخر، يقف مستشار الأمن القومي جون بولتون، والصقور في الكونغرس الذين شعروا بالقلق من أن دخول إيران إلى «سويفت» سيكون بمنزلة الإبقاء على شريان الحياة الذي سيضعف من تأثير العقوبات، ويجعل إيران تطيق مرارة الانتظار إلى أن تأتي إدارة أميركية جديدة إلى السلطة.

وفي النهاية، جاء قرار «سويفت» كحل وسط، فقد أفاد وزير الخزانة الأميركية بأن بعض المؤسسات المالية الإيرانية التي لم تخضع للعقوبات بإمكانها البقاء ضمن منظومة «سويفت»، لكن لعمل تحويلات تتعلق بالطعام والدواء فقط.

التعاطي الأوروبي

سبق للاتحاد الأوروبي أن أعلن عزمه على إيجاد بنية شبيهة بـ«غرفة مقاصة» للالتفاف على العقوبات الأميركية وتمكين إيران من الاستمرار في تصدير نفطها والقيام بعمليات تجارية. لكن التدابير الأوروبية بقيت حبرا على ورق.

فصندوق العمليات الخاصة «SPV» أو غرفة المقاصة المفترض أن تكون على شكل صندوق توضع فيه قيمة مبيعات، البترول الإيرانية وتسحب منه قيمة البضائع أو الخدمات المصدرة إلى إيران بعيدا عن استخدام الدولار الأميركي، يعاني من صعوبة قوامها أن أيا من بلدان الاتحاد الـ28 لم يبد حتى الآن رغبة في استضافة الصندوق مخافة إغضاب واشنطن. وفي حال تبرع أحد البلدان باستضافته فإنه لن يكون متأكدا من تضامن الأوروبيين الـ 27 الآخرين إذا ما قررت واشنطن معاقبته.

وواشنطن في الاساس غاضبة على الأوروبيين الذين رفضوا، من جهة، السير في ركابها في موضوع العقوبات لا بل إنهم عمدوا إلى محاربتها وحاولوا استنباط الوسائل للالتفاف عليها. ومن جهة ثانية، دافعوا بقوة عن الاتفاق النووي الذي اعترفوا أنفسهم بأنه ناقص. وهذا الوضع يفسر سبب رفض واشنطن القاطع لإعفاء بلدان أو شركات أوروبية من العقوبات ومنحها لثمانية بلدان ليس بينها سوى بلدين أوروبيين هما اليونان وإيطاليا، علما بأن الأخيرة هي المشتري الأول للنفط الإيراني داخل أوروبا لكن مشترياتها تناقصت من 167 ألف برميل يوميا، إلى 132 ألف برميل في سبتمبر الماضي.

بيد أن الحكومات الأوروبية رغم اعلان تمسكها بالاتفاق مادامت طهران تنفذه، واقتناعها بالحاجة إلى الإبقاء عليه من أجل ألا تخرج طهران منه ولاستمرار الرقابة الدولية على نشاطاتها النووية، فإنها لا تستطيع فرض إرادتها على الشركات الخاصة التي تعمل وفق مصالحها وليس وفق توجيهات دولها. وتشكل دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة ثاني مستورد للنفط الإيراني بعد الصين، فيما تحل الهند في المرتبة الثالثة، وتركيا في المرتبة الرابعة.

وحتى ما قبل البدء بتطبيق العقوبات، تظهر بيانات «رفينيتيف أيكون» تراجع صادرات الخام الإيرانية إلى مليون برميل يوميا منذ بداية نوفمبر. في حين نقلت «رويترز» عن مصدر أن إيران تريد أن تظل قادرة على تصدير ما لا يقل عن 1,1 مليون برميل يوميا من الخام بعد إعادة فرض العقوبات.

وواضح، وفق القراءة الفرنسية، أن انطلاق السلة الثانية الأكثر إيلاما للعقوبات الأميركية سيكون بمنزلة اختبار لقدرة أوروبا على مقاومة التدابير الأميركية وبالتالي الدفاع عن مصالحها، لا بل عن نجاحها في ردع طهران عن التخلي عن الاتفاق. وتتخوف باريس، ومعها عواصم أوروبية، من أن واشنطن تسعى لدفع طهران لتمزيق الاتفاق ولمعاودة تخصيب اليورانيوم، كما أن بعض الشكوك يساورها لجهة ما تسعى إليه واشنطن حقيقة بين إلزام طهران بالعودة مجددا إلى طاولة المفاوضات، كما تقول رسميا من خلال الضغوط الاقتصادية، أو استخدام هذه الضغوط لدفع الإيرانيين للتحرك ضد النظام.

لاقروف ينفي: تصريحات جوفاء

اتهامات جديدة لروسيا بالتدخل في الانتخابات النصفية الأميركية

واشنطن ـ وكالات: قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لاقروف امس إن الاتهامات بتدخل بلاده في انتخابات التجديد النصفي بالكونغرس الأميركي «تصريحات جوفاء».

وذلك ردا على تأكيد محققين تابعين للحكومة الأميركية وأكاديميين وشركات أمنية أن عناصر روسية يعتقد أنها على صلة بالحكومة نشطت في نشر محتوى مثير للانقسام وأفكار متطرفة أثناء الاستعداد لانتخابات التجديد النصفي التي جرت امس في الولايات المتحدة لكنها تبذل جهدا أكبر في إخفاء آثارها، في وقت ماتزال التحقيقات حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية التي جاءت بدونالد ترامب، جارية.

هذا، وقد أدلى الناخبون الأميركيون امس وسط انقسامات شديدة تعم الولايات المتحدة، بأصواتهم في انتخابات حساسة اتخذت منحى استفتاء على الرئيس دونالد ترامب. وفتحت معظم مراكز الاقتراع أبوابها امس أمام الناخبين في انتخابات التجديد النصفي، في عدد من الولايات على الساحل الشرقي، في السادسة والسابعة صباحا بالتوقيت المحلي، وصوت الأميركيون لاختيار 35 عضوا من أصل 100 في مجلس الشيوخ، وكل أعضاء مجلس النواب الـ435، وحكام 36 ولاية من إجمالي 50. وأغلقت مراكز الاقتراع أبوابها، مساء امس في مواعيد مختلفة، أولها في الساعة السادسة بالتوقيت المحلي في كل من إنديانا وكنتاكي وهاواي، وآخرها في التاسعة بالتوقيت المحلي في كل من: أيوا، ونيويورك، وداكوتا الشمالية.

وأدلى أكثر من 36 مليون أميركي بأصواتهم من إجمالي أكثر من 200 مليون يحق لهم الانتخاب، مستفيدين من نظام التصويت المبكر (حق التصويت قبل بدء التصويت الرسمي)، وهو عدد قياسي، حسب وسائل إعلام محلية. ويملك الجمهوريون حاليا غالبية في كلا الغرفتين (مجلس النواب، ومجلس الشيوخ)، فيما تشير استطلاعات للرأي أن الديموقراطيين الساعين إلى التعويض عن خسارتهم في انتخابات 2016، سيستعيدون السيطرة على مجلس النواب. في حين ترجح تلك الاستطلاعات احتفاظ الجمهوريين بمجلس الشيوخ، الذي يبلغ عدد أعضائه الديموقراطيين 49، مقابل 51 للجمهوريين. وإذا ما سيطر الديموقراطيون على أي من المجلسين، فإن قدرة ترامب الصعبة بالفعل على دفع السياسة ستواجه عقبات إضافية، حيث يعارضه الديموقراطيون بشكل موحد على جميع أهدافه الرئيسية، من الهجرة إلى الجهود الرامية إلى القضاء على قانون الرعاية الصحية الشامل في الولايات المتحدة. وإلى جانب انتخابات الكونغرس، سيتم تجديد كل المجالس المحلية التي تضم المجالس التشريعية ومجالس شيوخ الولايات، إضافة إلى حكام 36 من ولايات البلاد، فضلا عن العديد من المناصب الأخرى وتشمل رؤساء بلديات ومقاطعات، وقضاة محليين، ومسؤولي مجالس إدارة المدارس العامة وغيرها.

وإن لم يكن الرئيس دونالد ترامب مدرجا على اللوائح الانتخابية، إلا أنه ماثل في أذهان الجميع، سواء أنصاره المتحمسين له أو معارضيه المعادين له بشدة. وحذر ليل امس الأول حاضا الجماهير في آخر تجمعاته في كايب جيراردو بولاية ميزوري حيث رافقته ابنته إيفانكا من ان «الأمن والازدهار على المحك في هذه الانتخابات!».

على الطرف المقابل، ركز الديموقراطيون حملتهم على الدفاع عن نظام الضمان الصحي، لكنهم يراهنون أيضا على رفض الناخبين لترامب الذي يصفونه بالكاذب ويعتبرون أنه يحرك المشاعر العنصرية ومعاداة السامية اللتين تسببتا بآخر حوادث شهدتها الولايات المتحدة.

ومع احتدام المعركة، أعلن موقع فيسبوك تجميد حوالي ثلاثين حسابا إضافة إلى 85 حسابا على موقع إنستغرام التابع له، قد تكون كلها مرتبطة بكيانات أجنبية وتستخدم للتدخل في الانتخابات الأميركية.

أميركيون يصطفون للإدلاء بأصواتهم في ولاية نورث كارولينا (أ.ف.ب)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أكثر من 36 مليوناً أدلوا بأصواتهم في «التصويت المبكر»

العراق: 200 مقبرة جماعية تضم رفاة 12 ألف ضحية لـ«داعش»

عواصم ـ وكالات: كشف تقرير للأمم المتحدة امس، عن العثور على أكثر من 200 مقبرة جماعية تضم حوالي 12 ألف جثة في محافظات عراقية مختلفة كانت تحت سيطرة تنظيم داعش بين عامي 2014 و2017.

وذكر التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان أنه «وفقا للمعلومات التي حصلنا عليها من السلطات العراقية يوجد 202 مقبرة جماعية توزع أغلبها في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين والانبار».

ويتراوح عدد الضحايا في هذه المقابر بين ستة وأكثر من 12 ألف ضحية بينهم نساء وأطفال وكبار سن وذوو إعاقة وعمال أجانب، بالاضافة الى عناصر سابقين من قوات الأمن والشرطة، وفقا للتقرير.

وأشار التقرير الى «استخراج 1258 رفات بشرية خلال عمليات تنقيب أجريت في 28 مقبرة جماعية، أربع منها في محافظة ديالى وواحدة في محافظة نينوى و23 في محافظة صلاح الدين».

وفيما عثر في بعض المواقع على أعداد محدودة، يرجح وجود آلاف من رفات الضحايا في أخرى غيرها.

وأكد ميزر شمراني نائب رئيس مفوضية حقوق الانسان الحكومية، أن «هناك أكثر من 4117 شخصا فقدوا أثناء سيطرة داعش على نينوى بالاضافة إلى 3117 من أبناء الطائفة الإيزيدية».

من جانب اخر، أرجأ برلمان إقليم كردستان العراق، خلال جلسته الأولى امس، اختيار رئيس له، إلى حين التوصل لتفاهمات بين الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات.

وأدى الأعضاء الجدد، وعددهم 111، اليمين القانونية نوابا في البرلمان الجديد بدورته الخامسة.

عينّ وزيراً من عهد بن علي وآخر يهودياً

تعديلات الشاهد الحكومية تعمّق الانقسام في تونس

عواصم ـ وكالات: أعلن رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد امس الأول تعديلا وزاريا منتظرا منذ وقت طويل يهدف بحسب قوله إلى «وضع حد للأزمة السياسية الراهنة»، لكنه فاقم الانقسامات الحادة في الجسم السياسي التونسي، وعمق الصراع على السلطة مع اقتراب الانتخابات التشريعية والرئاسية المرتقبة في العام 2019.

وشمل التعديل الواسع 13 حقيبة أبرزها العدل التي قرر الشاهد تعيين كريم الجموسي وزيرا لها. وعين كمال مرجان، وهو أحد وزراء نظام زين العبدين بن علي، وزيرا للوظيفة العمومية، وعبد الرؤوف الشريف وزيرا للصحة ومختار الهمامي وزيرا للشؤون المحلية والبيئة. وشملت ايضا تعيين اليهودي روني الطرابلسي وزيرا للسياحة.

غير ان سعيدة قراش الناطقة باسم الرئاسة التونسية، قالت لإذاعة موزاييك المحلية الخاصة إن الرئيس الباجي قائد السبسي غير موافق على التعديل. وأضافت قراش أنه لم يتم التشاور مع رئيس الجمهورية حول التعديل.

كما أعلنت حركة «نداء تونس» رفضها التعديل الوزاري واعتبرت انه «انقلاب على الدستور والديمقراطية»، وقال أمينها العام سليم الرياحي إن التعديل شابته أخطاء إجرائية، وأضاف ان القانون لا يخول رئيس الحكومة القيام بهذا التمشي (التعديل) دون التشاور مع رئيس الجمهورية وتباحثه في مجلس وزاري، وهو ما لم يتم على حد قوله، واتهم الرياحي حركة النهضة بأنها تشارك في عملية انقلابية واضحة على الديموقراطية.

في المقابل، رحبت حركة «النهضة» التونسية امس، بالتعديل، وقالت إنها ستصوت لمنح التشكيلة الجديدة الثقة في البرلمان.

وقال عماد الخميري، المتحدث الرسمي باسم «النهضة»، إن «الشاهد قام، بالصلاحيات الممنوحة له دستوريا، بتعديل وزاري مهم نأمل أن يعطي نفسا جديدا لأداء الحكومة». وأضاف الخميري ان حركته «ترحب بالتعديل، وتأمل في أن ينهي الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد لأشهر».

وقال في هذا السياق: «نأمل من هذه الحكومة الاستجابة لطلباتنا فيما يتعلق بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ووضع الاقتصاد الوطني على نسق النمو، ومعالجة مشكلة التوازنات المالية العمومية وتدهور القدرة الشرائية، وإنجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة في 2019».